التقرير الاقتصادي الأسبوعي
(٢٠١٥/٠٢/٠٧-02/01)

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

للمراسلات والاستفسارات:		For Correspondence and Enquiries	
العنوان البريدي	مصرف سورية المركزي	The Central Bank of Syria	Postal Address
	مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة	Economic Research & General Statistics Directorate	
	ساحة التجريدة المغربية	El-Tajrida El-Maghrabye Square	
صندوق البريد	٢٢٥٤، دمشق	2254, Damascus	P.O.Box
البريد الالكتروني	research@bcs.gov.sy	research@bcs.gov.sy	E-mail
هاتف	+٩٦٣ ١١ ٢٢٤ ٢٠ ٧٧	+963 11 224 20 77	Telephone
فاكس	+٩٦٣ ١١ ٢٢٤ ٢٠ ٧٧	+963 11 224 20 77	Facsimile

الاقتصاد السوري

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

افتتح الدولار الأمريكي تداولاته الأسبوعية تجاه الليرة السورية عند مستوى 192.89 ليرة وأنهاها عند مستوى 201.41 ليرة مسجلاً ارتفاعاً قدره 852 قرش (بمعدل 4.23%) (الشكل رقم ١)، بينما افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية تجاه الليرة السورية عند مستوى 217.83 ليرة وأنهاها عند مستوى 228.03 ليرة مسجلاً ارتفاعاً قدره 1020 قرش (بمعدل 4.47%) (الشكل رقم ٢).

الشكل رقم ١. تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية

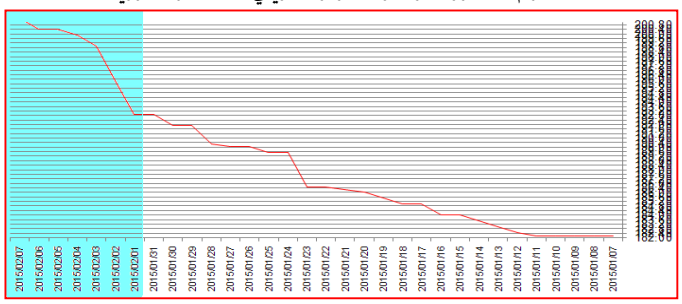

الشكل رقم ٢. تطور سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية

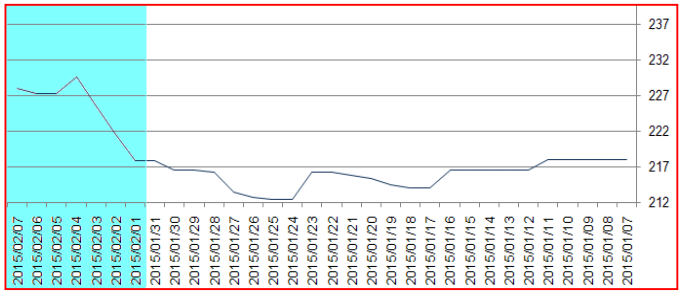

وكان مصرف سورية المركزي قد عمد منذ بداية شهر أيلول ٢٠١١ إلى تحريك سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بما يتناسب مع تحركات أسعار صرف العملات العالمية المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم ربط الليرة السورية بها منذ مطلع ٢٠٠٧ وبشكل يعكس حركة العرض والطلب المحلي على العملات الأجنبية.

هذا وقد بدأ مصرف سورية المركزي منذ آذار عام ٢٠١٢ تدخله المباشر في سوق القطع الأجنبي بائعاً وشارياً للقطع بهدف ضبط سعر الصرف وتأمين استقرار مستويات الأسعار في السوق إلى جانب وضع الضوابط اللازمة لتأمين بيع القطع الأجنبي عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة وفق سعر الصرف الوارد في نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي والحد من تلاعب السوق السوداء والمضاربة على الليرة السورية.

قام مصرف سورية المركزي بإعادة تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١١٣١ تاريخ ٢٠١٢/١/١٩ القاضي بمنح المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة المرخصة حرية وضع نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنها وفقاً لتقييمها ورؤيتها الذاتية لسعر الصرف ووفقاً لقوى وآليات السوق، مع تعهد مصرف سورية المركزي ببيعها القطع الأجنبي المطلوب وفق سعر الصرف الصادر عنها، وفي الوقت ذاته سيتابع مصرف سورية المركزي الانحرافات التي قد تنتج عن تطبيق الآلية الجديدة في التسعير من قبل كل مؤسسة مالية، وذلك من خلال مقارنة التقارب والتباعد في تسعير الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

وفي إطار جهود مصرف سورية المركزي لتعزيز إجراءاته التدخلية في سوق القطع لمقابلة مستجدات وتطورات العوامل المؤثرة في تحديد سعر صرف الليرة السورية، فقد قام بعقد سلسلة من جلسات التدخل النوعية منذ بداية ٢٠١٥ ولغاية تاريخه، وذلك بهدف تعزيز المعروض المتاح في السوق من القطع الأجنبي وضمان وصول القطع الأجنبي لمستحقيه، إضافة إلى سعيه لتغطية الارتفاع الملحوظ في الطلب الموسمي على القطع الأجنبي لأغراض استيراد المشتقات النفطية من قبل القطاع الخاص، إضافة إلى الحديد البيليت وغيرها، الأمر الذي من المتوقع أن يعزز من جو الارتياح في السوق خلال المدى المنظور، بالرغم من محاولات المضاربين المتواصلة لإشاعة جو من الفوضى السعرية في السوق وزعزعة ثقة المواطنين بالليرة السورية.

هذا ويظهر تحليل مراكز القطع الأجنبي للمصارف المرخصة ارتفاعاً في نسبة المراكز المدينة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية إلى مستوى 87.95% مقارنة بـ ٨٢,٨٦% في الأسبوع السابق، كما ارتفعت نسبة المراكز الدائنة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى مستوى ٦,٨٧% مقارنة بـ ٦,٨٣% في الأسبوع السابق، وتجدر الإشارة هنا إلى تركز

بقية مراكز القطع الأجنبي الدائنة لدى المصارف المحلية المرخصة بشكل رئيس في العملات العربية.

أما نسبة المراكز المدينة باليورو إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية فقد سجلت انخفاضاً إلى مستوى ٠,٦٨% مقارنةً بـ ١,٥٥% في الأسبوع السابق، في حين ارتفعت نسبة المراكز الدائنة باليورو إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى ٤,٤٢% مقارنةً بـ ٤,١٢% للأسبوع السابق.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 1,250.56 نقطة في الأسبوع السابق مقارنة بمستوى ١,٢٦٢,١١ نقطة في تداولات الأسبوع الأسبق. يعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم خمس شركات وهي: بنك قطر الوطني بنسبة ٣,٦٦% وبنك سورية الإسلامي بنسبة ٣,٠٣% وبنك الشام بنسبة ٣,٠٠% و بنك الأردن بنسبة ١,٦٧% وبنك البركة بنسبة ١,٦٦%، في حين لم يطرأ أي تغيير على أسعار أسهم الشركات الباقية التي تم التداول عليها.

هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى ١٣ مليون ليرة مقارنة بمستوى ١١ مليون ليرة في تداولات الأسبوع الأسبق، كما وسجل حجم التداول ارتفاعاً إلى مستوى ١٠٢ ألف سهم مقارنة بمستوى ٨٥ ألف سهم في تداولات الأسبوع الأسبق، واقتصرت هذه التداولات على ٩٩ صفقة.

سيطر قطاع المصارف على التداولات الأسبوعية من حيث قيمة التداولات بمستوى 99.73% من إجمالي قيمتها، ثم تلاه قطاع التأمين بمستوى 0.72%، في حين لم يجر أي تداول على القطاعات الأخرى.

تصدر بنك سورية والمهجر قائمة التداولات الأسبوعية حيث استحوذ على نسبة ٤١% من القيمة الإجمالية للتداولات، ووصل حجم التداول إلى ٢٤,٥٧٥ سهم، ثم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٢٢%، ثم بنك الشام بنسبة ١٤%، ثم بنك قطر الوطني بنسبة ١٢%، ثم بنك البركة بنسبة ٨%، في حين لم يتجاوز نسبة التداول على سهم بنك الأردن مستوى ٤%.

الشكل رقم ٣. التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

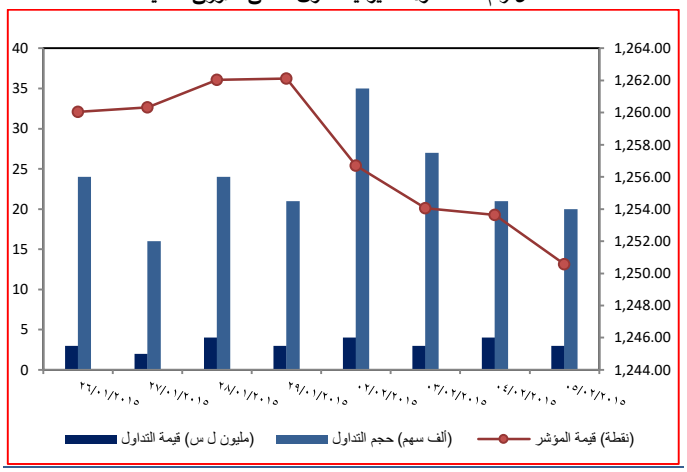

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية

توسيع نطاق تدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع الأجنبي:

أشار حاكم مصرف سورية المركزي إلى توسيع نطاق إجراءات المصرف التدخلية في سوق القطع، وبدء التدخل بائعاً للقطع الأجنبي في سوق بيروت بهدف الحد من تأثير عمليات التلاعب والمضاربة على الليرة السورية في تلك السوق، حيث أوضح أن التدخل يستهدف سحب الكتلة النقدية بالليرات السورية المتداولة في سوق بيروت عبر مؤسسات الصرافة المرخصة وأدوات المصرف الخاصة بما يتيح ضبطاً أكثر فعالية لحجم المعروض من الليرات السورية المتداولة في تلك السوق والتي يتم توظيفها كأداة مباشرة للتأثير سلباً على سعر صرف الليرة السورية، كما لفت إلى استعداد المصرف لاستقبال طلبات المواطنين وتلبية احتياجاتهم من القطع الأجنبي للأغراض غير التجارية والاحتياجات الشخصية ودون سقف وبأسرع وقت ممكن، سعياً من المصرف إلى تبسيط الإجراءات وتلبية الطلب الفعلي على القطع الأجنبي.

المركزي يوكل مسؤولية تدقيق مصدر البضائع وفواتيرها لغرف التجارة:

أوكل مصرف سورية المركزي إلى غرف التجارة السورية مسؤولية تدقيق صحة توقيع مصدر البضائع والتأكد بأن الأسعار الموجودة في الفاتورة لا تقل عن الحد الأدنى للأسعار المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهدف تنظيم تعهدات إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، وأشار إلى ضرورة التزام غرف التجارة بطباعة الفواتير وشهادات المنشأ وتوقيعها من قبل صاحب العلاقة، إضافة للإطلاع على نشرة أسعار الصادرات النافذة بتاريخ تصديق الفاتورة والتي تصدر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قبل تحرير الفاتورة، والالتزام بحدود الأسعار المذكورة فيها علماً أن هناك بعض الإجراءات والوثائق الأخرى التي يجب مراعاتها وفقاً لنوع الشهادة.

آلية لتحصيل الديون المتعثرة للمصارف:

اقترح رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني آلية لتفعيل سداد القروض المتعثرة لدى المصارف لدفع عجلة الاقتصاد وإنقاذ المصارف من محنتها، عن طريق إدخال غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة في حل المشكلة، وذلك من خلال قيام الغرفة ببرمجة طريقة مناسبة للمدين من أجل السداد وإلا تعليق عضويته في الغرفة التي يتبع لها، وما يترتب على ذلك من عدم منح أو تصديق أي وثيقة، إضافةً إلى إدراج اسمه على اللائحة السوداء الخاصة بذلك، وإعلانها دورياً بشكل شهري في وسائل الإعلام المختلفة بنية التشهير به، الأمر الذي يهدده بفقدان اسمه التجاري أو الصناعي وهي خسارة لا تعوض مستقبلاً بسهولة.

هيئة الأوراق المالية تطلب التقيد بقانون عمل غير السوريين:

طلبت هيئة الأوراق المالية السورية من الشركات المساهمة وشركات الأموال وشركات الوساطة المالية التقيد بأحكام قانون العمل فيما يتعلق بخضوع عمل غير السوريين، والذي نصّ على وجوب ألا تزيد نسبة العمال من غير السوريين الذين يتم التعاقد معهم في المصارف وشركات التأمين وشركات الأموال والوساطة الخاصة عن ٩% من مجموع العاملين وذلك خلال السنتين الأولى والثانية بدءاً من تاريخ مباشرة العمل الفعلي للمصرف أو للشركة، وتنخفض تدريجياً لتستقر على نسبة ٣% من مجموع العاملين بعد مضي خمس سنوات وفق شرائح محددة.

صادرات غرفة صناعة دمشق وريفها في عام ٢٠١٤:

ذكر مصدر في غرفة صناعة دمشق وريفها أن قيمة الصادرات التي تم تصديق شهادات منشئها عن طريق غرفة صناعة دمشق وريفها في عام ٢٠١٤ بلغت نحو ١٠ مليارات ليرة سورية وأن عدد الشهادات المصدقة في الغرفة ١٤٠٨٦ شهادة، تم توزيعها على خمسة قطاعات صناعية كان نصيب الصناعات الغذائية ما يقارب ٧ ملايين ليرة والصناعات النسيجية نحو ٤ مليارات ليرة ووصلت صادرات الصناعات الكيميائية إلى أكثر من ٣٢٦ مليون ليرة والصناعات الهندسية إلى ٤٥ مليوناً أما الصناعات المختلطة فقد وصلت إلى ٦ مليار ليرة سورية.

١,٥ مليون دولار صادرات الأدوية البيطرية في عام ٢٠١٤:

كشفت مديرية الدواء البيطري في وزارة الزراعة أن قيم صادرات المستحضرات الطبية البيطرية بلغت نحو ١,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، كما بيّنت أنها منحت خلال عام ٢٠١٤ نحو ٢٥٠ موافقة على استيراد مواد أولية لمعامل ومستودعات الأدوية البيطرية ونحو ١٨٥ موافقة على استيراد أدوية بيطرية. هذا وأوضح مدير الدواء البيطري أن عدد معامل الأدوية البيطرية في سورية بلغت ٥٣ تغطي نحو ٩٠% من حاجة السوق، مبيناً أنه يتم تأمين الأصناف غير المصنعة محلياً عن طريق الاستيراد بوساطة مستودعات الأدوية البيطرية.

تعويضات صندوق الجفاف على المزارعين في عام ٢٠١٤:

كشف مدير صندوق الجفاف والكوارث الطبيعة في وزارة الزراعة أن حجم التعويضات المصروفة في عام ٢٠١٤ بلغت نحو ٣٠٣ مليون ليرة سورية ذهبت إلى نحو ٢٢ ألف مستفيد

من القطاع الزراعي، مبيناً أن قيم التعويضات التراكمية منذ تأمين الصندوق مضافاً إليها الرقم السابق أصبحت نحو ٤٥٠ مليون ليرة سورية، استفاد منها نحو ٤٨ ألف مزارع، كما أوضح أن المديرية مستمرة في الكشف عند الإنذار المبكر للجفاف عبر رصد المؤشرات المناخية المتعلقة بالإنذار المبكر عن الجفاف والاستمرار في تعويض المزارعين الذين يمكن أن يتعرض إنتاجهم للجفاف أو الكوارث الطبيعية، إضافة إلى توقيع اتفاقية مع هيئة الاستشعار عن بعد لمراقبة الجفاف في مختلف المحافظات.

تضامن بيئي لرفد ودعم المشاريع التنموية والخدمية:

تعتزم وزارة الدولة لشؤون البيئة وبالتنسيق مع الوزارات المعنية تصنيف المشاريع الخدمية حسب أولويات التنمية بغية عرضها على صندوق المناخ الأخضر الذي يعمل كآلية تمويل في إطار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية لدعم البلدان النامية في تنفيذ خططها واستراتيجياتها في مواجهة التغيّر المناخي، حيث اعتبر وزير الدولة لشؤون البيئة أن الدعم الفني والمالي الذي سيُقدّم من الصندوق عبر منح وقروض ميسّرة للبلدان النامية ومنها سورية سيكرس لتنفيذ مشاريع استراتيجية في مجال التكيف والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، بالتوازي مع تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية.

طموح سوري- بيلاروسي لمبادلات تجارية:

بحث وزير الصناعة ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع مجلس الأعمال السوري- البيلاروسي إقامة شركة مشتركة لإنتاج الشاحنات والباصات في سورية، إضافة إلى إقامة مشاريع استثمارية صناعية أخرى لإنتاج الزجاج الدوائي والمجوف والأدوات الكهربائية، علماً بأن المبادلات التجارية لا تتجاوز سقف ٦٠ مليون دولار أمريكي.

مرسوم تعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي:

أشار معاون وزير المالية لشؤون الضرائب والرسوم أن المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥ القاضي بتعديل مطارح ونسب فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على المواد والخدمات هو تعديل للمرسوم السابق رقم ٦١ لعام ٢٠٠٤، وأضاف أن تعديل المرسوم قد تم وفقاً للشرائح الجمركية، فالشريحة الجمركية التي تخضع لرسم ١% هي معفاة من رسم الإنفاق الاستهلاكي لأن أغلب موادها مواد أولية للصناعة، إما الشريحة الثانية ذات الرسم ٥% ففرض عليها رسم إنفاق استهلاكي بنسبة ١%، والشريحة ذات الرسم ١٠% تخضع لرسم إنفاق بنسبة ٢%، والشريحة ذات الرسم ٢٠% تخضع لرسم بنسبة ٣%، والشريحة ذات الرسم ٣٠% تخضع لرسم إنفاق استهلاكي بنسبة ٥% بالنسبة للمستوردات، أما فيما يتعلق بالمواد الأساسية الأخرى فقد تم تخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي المفروض على الكثير منها، فمثلاً تم خفض رسم الإنفاق الاستهلاكي لطن الاسمنت من ١٤٠٠ ليرة إلى ١٠٠٠ ليرة سورية استعداداً لمرحلة إعادة الإعمار، وكذلك الأمر بالنسبة للهواتف النقالة فقد تم خفض رسمها من ١٥% إلى ٥%.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يطلب تصحيح الرقم التأشيري لأسعار الصادرات:

دعا وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى ضرورة تصحيح الرقم التأشيري لأسعار الصادرات من أجل تصحيح بيانات التجارة الخارجية وتحسين عائدات مصرف سورية المركزي من قطع التصدير، لافتاً إلى أهمية تفعيل الأسعار التأشيرية للواردات كأداة لدعم سياسة التجارة الخارجية وتحقيق الحماية المناسبة للإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، كما أشار في اجتماع لجنة دعم وتطوير إجراءات التجارة الخارجية إلى ضرورة البحث في أولويات منح موافقات وإجازات الاستيراد الخاصة بالسلع والمواد المستهدفة بسياسة ترشيد الاستيراد مثل الخضار والفواكه والمنتجات النهائية التي يتم إنتاجها محلياً، والسلع والمواد المستهدفة بتسهيلات التجارة الخارجية كالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.

تنظيم إجازات استيراد نظامية لاستيراد السلع الخاضعة لرسم جمركي قطعي:

أكد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أنه سيتم استيراد السلع التي فرضت بحقها رسوم جمركية قطعية كونها لا تحقق قواعد المنشأ المنصوص عليها أصولاً في أحكام اتفاقية التجارة

الحرة العربية الكبرى، بموجب إجازات استيراد نظامية ومستوفية لجميع الرسوم الجمركية، إلى جانب التأكد من أنها تحقق قيمة مضافة بنسبة ٤٠% كما هو متفق عليه في اتفاقية التجارة الحرة العربية ليتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية، وأضاف أن الهدف من هذه الإجراءات تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن، وتلبية الحاجات والسلع الأساسية، بحيث يتم تسهيل دخول السلع الضرورية ومنع دخول السلع المنافسة لها.

مرسوم ضريبة الدخل المقطوع يحد من نشاط شركات الفوركس والمضاربة بالعملات:

أكد المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية أن صدور المرسوم رقم /١٠/ للعام ٢٠١٥ الخاص بضريبة الدخل المقطوع يساهم في الحد من التعامل مع الشركات غير المدرجة وشركات الفوركس، حيث أصبح هناك حماية وضمانات أكبر للمتعاملين ضمن البورصة، كما يساهم بشكل إيجابي في دعم نشاط بورصة دمشق وكافة الفعاليات الاستثمارية ضمنها، وأشار إلى أن هذا المرسوم سينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الأفراد والوحدات الاقتصادية في عمليات توظيف مدخراتها في الأوراق المالية، ما يساهم في كبح التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد السوري حالياً، بالإضافة إلى أن سيوجه الاستثمارات إلى الأوراق المالية بدلاً من المضاربة في العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة، أو التوجه للتداول في البورصات الخارجية، من دون تأثير الخسائر الناجمة عن تداول الأسهم في تخفيض الحصيلة الضريبية.

الاقتصادات العربية:

مصرف لبنان يدعم إصدار سندات «اليوروبوند»:

أشارت وزارة المالية اللبنانية إلى استعدادها لإصدار سندات اليوروبوند، وذلك من خلال قيام كل من مصرفي سوسيتيه جنرال . لبنان، وبلوم بنك كمصرفين لبنانيين، إضافة إلى سيتي بنك كمصرف أجنبي لتسويق الإصدار في الداخل والخارج، حيث حددت وزارة المالية الحد الأدنى للإصدار بمليار دولار أمريكي، وآجال هذه السندات لتتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة حسب العروض المقدمة، مع الإشارة إلى أن الفائدة على سندات العشر سنوات ٧,٩٨%، هذا وبين مصرف لبنان المركزي بأنه لن يجدد اكتتابات بشهادات إيداع قيمتها حوالي ٢ مليار دولار أمريكي، وتستحق في شهر نيسان ٢٠١٥، مؤكداً بأنه سيحسم هذه الشهادات في حال تم إصدارها قبل هذا التاريخ لتسهيل نجاح هذا الإصدار.

ارتفاع معدل التضخم في تونس:

أظهرت البيانات الصادرة عن المعهد الوطني التونسي للإحصاء أن معدل التضخم في تونس وصل في شهر كانون الثاني ٢٠١٥ إلى ٥,٥% مقابل ٥% في شهر كانون الأول ٢٠١٤ بعد تعديل عام الأساس إلى ٢٠١٠ بدلاً من عام ٢٠٠٥، وأضاف أن معدل التضخم دون احتساب الطاقة والتغذية قد بلغ ٤,٧% خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٥، كما قُدر معدل التضخم لكامل عام 2014 بنسبة ٥,٥%، حيث شهد نسقاً تنازلياً ابتداءً من شهر آب ٢٠١٤ بنسبة ٥,٩% على أثر ارتفاعه إلى مستوى ٦% خلال شهر تموز الذي سبقه .

تونس تتوقع نمواً اقتصادياً متواضعاً، في ظل تراجع العجز التجاري:

توقع البنك المركزي التونسي أن يحقق اقتصاد تونس نمواً بمعدل ٣% خلال عام ٢٠١٥ مقابل ٢,٥% في عام ٢٠١٤، وهي نسبة وصفها بأنها "متواضعة" مقارنة بـ"التحديات" التي تواجهها البلاد، ومن ناحية أخرى، أكد على ضرورة القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية لدفع نسق النمو والتشغيل، وأشار إلى أن استمرار تراجع أسعار النفط على مدار العام، سيؤدى لتأثيرات إيجابية على الاقتصاد التونسي بوجه عام، من خلال خفض تكاليف دعم الطاقة وتحسن ميزان المعاملات التجارية مع تأثيرات متوسطة على معدل التضخم والنمو ومعدلات الفقر.

وقد تراجع العجز التجاري التونسي خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٥ لتصل قيمته إلى ٨٥٤ مليون دينار، مقارنة بنحو ٨٦٣,٢ مليون دينار خلال الشهر ذاته من عام ٢٠١٤، حيث وصلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى ٧٢,٧% خلال

شهر كانون الثاني ٢٠١٥، مقابل نسبة ٧١,٨% خلال الشهر نفسه من عام ٢٠١٤ مسجلة بذلك نمواً بنحو ٠,٩ نقطة، كما ارتفعت عائدات صادرات المبادلات التجارية التونسية مع الخارج خلال الشهر نفسه بنسبة ٣,٣%، وذلك توازياً مع تطور الواردات بنسبة ٢,١% خلال الفترة ذاتها.

ليبيا تواجه خطر الإفلاس مع هبوط أسعار النفط:

حذرت الولايات المتحدة الأمريكية وخمس دول حليفة، من أن ليبيا قد تواجه الإفلاس في حال استمر تراجع أسعار النفط، ولفت البيان الصادر عن هذه الدول إلى أنه في ضوء تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، فمن المتوقع أن تواجه ليبيا عجزاً في الموازنة قد يستهلك كل مواردها المالية، إذا لم يستقر الوضع، ويذكر أن الإنتاج النفطي الليبي قد تدهور نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني لينخفض إلى نحو ٣٥٠ ألف برميل يومياً في شهر كانون الأول ٢٠١٤، بعد أن وصل الإنتاج إلى أكثر من مليون ونصف مليون برميل يومياً قبل فترة الاضطرابات السياسية التي شهدتها ليبيا.

الجزائر ترفع إنتاجها من الغاز الطبيعي بحلول ٢٠١٩:

أشارت الشركة الجزائرية للمحروقات أن الجزائر تسعى إلى رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى ١٥٣ مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام ٢٠١٩، وبينت أن زيادة الإنتاج ستأتي مع دخول العديد من الحقول الغازية في الإنتاج تدريجياً خلال السنوات الخمس المقبلة، كما أضافت أن الجزائر سجلت في السنوات الأخيرة تراجعاً في إنتاجها من الغاز نتيجة تراجع مستويات إنتاج أكبر حقولها الغازية (حاسي رمل) الذي دخل حيز الإنتاج منذ عام 1961.

تراجع أسعار النفط يقلص من قيمة الموازنة اليمنية:

أوضح وكيل وزارة المالية أن الموازنة اليمنية لعام ٢٠١٥ ستخسر قرابة ٣٥٩ مليون دولار أمريكي، إذا وصل سعر برميل النفط إلى ٦٥ دولاراً، وفي حال هبط السعر إلى ٥٠ مليون دولاراً للبرميل فإن إجمالي خسارة اليمن ستبلغ قرابة ٥٠٤ مليون دولار أمريكي، كما أشار إلى أن تقديرات نصيب الحكومة من النفط الخام ستبلغ ٣٨ مليون برميل في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يبلغ إجمالي الإنتاج اليومي ١٦٩ ألف برميل.

الاقتصاد الأمريكي:

نمو قوي للوظائف والأجور في أميركا:

ذكرت وزارة العمل الأميركية أن الوظائف غير الزراعية زادت ٢٥٧ ألفاً في كانون الثاني ٢٠١٥. وعدلت بيانات تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٤ لإضافة ٤٢٣ ألف وظيفة، و١٤٧ ألف وظيفة على التوالي عما أعلن في السابق، وهي أكبر زيادة منذ أيار ٢٠١٠ عندما حصل التوظيف على دعم من وظائف حكومية من أجل الإحصاء السكاني، كما زاد معدل البطالة إلى ٥,٧%، لكن هذا يرجع إلى زيادة القوى العاملة، في علامة على الثقة في سوق الوظائف. هذا وكان محللون توقعوا في مسح أجرته "رويترز" نمو التوظيف ٢٣٤ ألف وظيفة في كانون الثاني ٢٠١٥، واستقرار معدل البطالة عند ٥,٦%.

تراجع إنفاق المستهلكين الأميركيين:

أشارت وزارة التجارة الأميركية إلى أن إنفاق المستهلكين قد هبط بنسبة ٠,٣% في أكبر هبوط منذ أيلول ٢٠٠٩، وكان محللون توقعوا في استطلاع أجرته "رويترز" بأن إنفاق المستهلكين الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة قد هبط بنسبة ٠,٢% في كانون الأول ٢٠١٤، بعد أن أفادت قراءة سابقة بأنه ارتفع بنسبة ٠,٦%، وإذا أُخذ التضخم في الحسبان فإن إنفاق المستهلكين قد انخفض بنسبة٠,١%، وهي أقل قراءة منذ نيسان ٢٠١٤، بعد زيادته ٠,٧% في تشرين الثاني ٢٠١٤.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع العجز التجاري البريطاني:

ارتفع العجز التجاري لبريطانيا في عام ٢٠١٤ إلى ٣٤,٨ مليار جنية إسترليني (53.3 مليار دولار أمريكي) مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٠، وذكر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن الصادرات البريطانية للخارج

انخفضت خلال عام ٢٠١٤ بشكل كبير مقارنة بالتراجع المسجل في قيمة الواردات. حيث تراجعت صادرات السلع بقيمة ١٤,٦ مليار جنيه بينما تراجعت الواردات بقيمة ٧,٣ مليار جنيه، مضيفاً إن صادرات الوقود والخدمات تراجعت بقيمة ٦,٤ مليار جنيه و١,٤ مليار جنيه على الترتيب.

اقتصاد منطقة اليورو:

نمو القطاع الخاص في منطقة اليورو:

أظهرت بيانات مسح "ماركيت" نمواً في القطاع الخاص لمنطقة اليورو بأسرع وتيرة في ستة أشهر في كانون الثاني ٢٠١٥ بعدما قامت الشركات بتخفيض الأسعار، وذلك قبل إعلان البنك المركزي الأوروبي عن برنامج التسهيل الكمي بواقع تريليون يورو لإحياء التضخم وتعزيز الاقتصاد، ما يشير إلى أن منطقة العملة الأوروبية الموحدة، تحظى ببداية إيجابية في عام ٢٠١٥، في ظل تسارع نمو النشاط الاقتصادي.

البنك المركزي الأوروبي يوقف استخدام المصارف للسندات اليونانية:

أعلن البنك المركزي الأوروبي وقف العمل بإجراء استثنائي كان يتيح للمصارف استخدام السندات اليونانية كضمان للقروض، في خطوة من شأنها نقل العبء إلى البنك المركزي اليوناني لتمويل المقرضين، وعزل أثينا إن لم توقع اتفاقاً جديداً بشأن إعادة هيكلة ديونها، وهذا الإجراء الجديد سيدخل حيز التنفيذ بداية من ١١ شباط ٢٠١٥، ما سيجبر البنك المركزي اليوناني خلال الأسابيع المقبلة على ضخ عشرات المليارات من اليورو في المصارف اليونانية كسيولة نقدية طارئة.

هبوط أكبر من المتوقع لأسعار المنتجين في منطقة اليورو:

أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي أن الهبوط الحاد في أسعار الطاقة خفّض أسعار المنتجين في منطقة اليورو بأكثر من التوقعات في كانون الأول 2014، وهو ما يمهد لمزيد من الانخفاض في أسعار المستهلكين في الشهور القادمة، حيث انخفضت أسعار المنتجين في دول المنطقة التي تضم ١٨ دولة في كانون الأول بنسبة ١% على أساس شهري وبنسبة ٢,٧% على أساس سنوي. هذا وكان محللون توقعوا في مسح أجرته "رويترز" انخفاضاً شهرياً نسبته ٠,٧% وانخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٥%.

نمو الناتج الصناعي الألماني دون المتوقع:

أظهرت بيانات وزارة الاقتصاد الألمانية نمو الناتج الصناعي بمعدل أقل من المتوقع في كانون الأول ٢٠١٤، في علامة جديدة على أن أكبر اقتصاد أوروبي أنهى عام ٢٠١٤ بأداء ضعيف. وزاد الإنتاج بنسبة ٠,١% على أساس شهري بفضل نمو في الصناعات التحويلية لكنه يقل عن متوسط التوقعات الذي أشار إلى زيادة نسبتها ٠,٤%، هذا وصرحت الوزارة بأن القطاع الصناعي قد تجاوز مرحلة ضعفه.

ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في إسبانيا:

أعلنت وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية الإسبانية ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في كانون الثاني ٢٠١٥ مقارنة بكانون الأول ٢٠١٤، ليصل إلى أربعة ملايين و٥٢٥ ألفاً و٦٩١ فرداً، حيث أن معدل الزيادة هذا يعد الأدنى بالمقارنة مع أشهر كانون الثاني منذ عام ٢٠٠٧، ومن ناحية أخرى تراجع عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية في شهر كانون الثاني ٢٠١٥ مقارنة بكانون الأول ٢٠١٤ ليصل إلى ١٦ مليوناً و٥٧٥ ألفاً و٣١٢ شخصاً، ويعد هذا أدنى معدل انخفاض بعدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية بالمقارنة مع أشهر كانون الثاني منذ عام ٢٠٠٧.

الاقتصاد الآسيوي:

إيران ثاني أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى:

أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له، أن إيران جاءت كثاني أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، حيث قدرت بيانات الصندوق أن الناتج المحلي الإجمالي لإيران بلغ 406.3 مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، لتأتي في المرتبة الثانية، ويأتي ذلك في الوقت الذي كان صندوق النقد الدولي قد قدّر الناتج المحلي الإجمالي

لإيران بـ ٣٨٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وبحسب التقرير فإن السعودية جاءت بالمرتبة الأولى في المنطقة بناتج إجمالي وصل ٧٥٢,٥ مليار دولار أمريكي، فيما حلت الإمارات بناتج إجمالي بلغ ٤٠١,٤ مليار دولار في المرتبة الثالثة.

ارتفاع الفائض التجاري الصيني في كانون الثاني ٢٠١٥:

أعلنت الجمارك الصينية أن الصين سجّلت في كانون الثاني ٢٠١٥، ارتفاعاً نسبته ٨٨% على مدى عام في الفائض التجاري، والذي بلغ ٣٦٧ مليار يوان (٥٩ مليار دولار أمريكي)، تحت تأثير التراجع المستمر للواردات. وهذا الارتفاع في الفائض التجاري يُفسر أولاً بضعف الطلب الداخلي الذي أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة ١٩,٧% في كانون الثاني ٢٠١٥ وبلغت قيمة هذه الواردات ٨٦٠ مليار يوان (١٣٨ بليون دولار) في هذا الشهر، حسب أرقام الجمارك. وكانت هذه الدولة الآسيوية العملاقة التي تحتل المرتبة الأولى في العالم في مبادلات المواد المصنعة، سجلت العام الماضي فائضاً تجارياً بلغ ٢٣٥٠ مليار يوان (٣٨٢,٤٦ مليار دولار أمريكي).

توقعات بارتفاع واردات الصين من خام الحديد في ٢٠١٥:

أشار مسؤول بارز بصناعة الحديد والصلب الصينية إلى أن واردات الصين من خام الحديد من المُرجح أن ترتفع بنسبة ٧,١% لتصل إلى مليار طن عام ٢٠١٥، وقد تتخطى الأسعار العالمية لخام الحديد ٦٠ دولاراً أمريكياً للطن، لكن من غير المرجح أن تبقى فوق ذلك المستوى لفترة طويلة، كما ذكر نائب أمين عام اتحاد مصنعي الحديد والصلب الصيني أن إنتاج الصين من الصلب الخام من المتوقع أن ينخفض بنسبة ١,٠٧% إلى ٨١٤ مليون طن عام ٢٠١٥، مع وصول الاستهلاك المحلي بالفعل إلى مرحلة الذروة.

الاقتصاد الروسي:

البنك المركزي الروسي يخفض سعر الفائدة ٢%:

قرر البنك المركزي الروسي خفض سعر الفائدة من ١٧% إلى ١٥%، ما يساعد في استعادة النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل التضخم السنوي ١٣,١% في كانون الثاني ٢٠١٥، ويتوقع أن ينخفض إلى ما دون مستوى ١٠% بحلول كانون الثاني ٢٠١٦.

وزارة الطاقة الروسية تتوقع ارتفاع صادرات الخام:

صرح نائب وزير الطاقة الروسي بأنه يتوقع ارتفاع صادرات النفط الخام ٥ ملايين طن في عام ٢٠١٥، نتيجة تعديلات في منظومة الضرائب حيث قلّصت التعديلات الضريبية رسوم تصدير النفط، وزادت الضرائب على استخراج المعادن. كما أضاف أن وزارة الطاقة تقدر أن المعروض العالمي من النفط سيتجاوز الطلب بما يتراوح بين ١,٥ مليون و٢ مليون برميل يومياً، هذا وانخفضت أسعار النفط العالمية أكثر من ٥٠%منذ حزيران ٢٠١٤ بسبب وفرة المعروض بينما قررت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" الإبقاء على الإنتاج دون تغيير.

المركزي الأوكراني يرفع سعر الفائدة الرئيسي:

أشار البنك المركزي الأوكراني إلى قيامه برفع سعر الفائدة الرئيسي بشكلٍ كبير، لتصل إلى ١٩,٥% بدلاً من ١٤% في محاولة لتجنب الانهيار المالي الذي بات أقرب من أي وقت مضى في ظل الحرب الدائرة في أوكرانيا، ومع انخفاض العملة المحلية واحتياطيات النقد الأجنبي التي تكفي بالكاد لتغطية خمسة أسابيع من الواردات، لا يتوفر أمام البنك المركزي الكثير من الخيارات لإعادة إحياء الاقتصاد الذي يقف على حافة الإفلاس.

المنظمات والهيئات الدولية:

٢,٥ مليون شخص يواجهون الجوع في جنوب السودان:

أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن نحو ٢,٥ مليون شخص يواجهون خطر الجوع في جنوب السودان بما يعادل خمس عدد السكان، وأشارت إلى أن حالة انعدام الأمن الغذائي المتزايدة في الدولة الواقعة شمال شرق البلاد شديدة، ما دفع المنظمة إلى توجيه نداء يهدف إلى جمع ٣٢ مليون دولار أمريكي في صورة تبرعات لتوسيع نطاق عمليات الإغاثة الطارئة التي تقوم بها.

وكالة ستاندرد آند بورز تخفض التصنيف الائتماني لليونان:

خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف الديون السيادية الطويلة الأجل لليونان من مستوى (B) إلى (B-)، وهو ما يعني زيادة تكلفة اقتراض البلاد من الأسواق الدولية، إذ عزت الوكالة هذا التخفيض إلى سيولتها المحدودة، وتقليص الحكومة الجديدة الوقت اللازم لإجراء الاتفاقيات بشأن إعادة هيكلة ديونها السيادية، وأضافت إلى أن عدم الوضوح بشأن نجاح وتوقيت الاتفاقيات التي ستعقدها الحكومة اليونانية، يزيد من احتمالية تفاقم الأزمة المالية، ويضعف من تناسق الضرائب مع الاستثمارات.

انكماش حصة نصيب القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول الإسلامية:

أظهر تقرير لمنظمة التعاون الإسلامي انكماش في حصة نصيب القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول الـ٥٧ الأعضاء بالمنظمة إلى ١٠,٣%، لتصل إلى ٩٦٨ مليار دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2012، مقارنة بنحو١٠,٧% في عام 2011، حيث عزا التقرير ذلك إلى تعافي النشاط الصناعي، وأكد التقرير أن العجز التجاري في المنتجات الزراعية والغذائية في الدول الإسلامية تضاعف ثلاث مرات تقريباً من ٢٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١.

أسواق المال العربية والعالمية

البورصة العربية:

تباين أداء أسواق المال العربية خلال التداولات الأسبوعية، متأثرة بتعافي أسعار النفط العالمية، وانخفاض سعر خام النفط برنت في أوائل التعاملات متأثراً بأنباء عن إضراب عمالي بمصاف أمريكية وبيانات ضعيفة لقطاع الصناعات التحويلية في الصين، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي السعودي بنسبة ٠,٨% إلى ٩٢١٣ نقطة، فيما تراجع مؤشر دبي بنسبة ١,١% إلى ٣٧٩٩ نقطة، وخسر مؤشر أبوظبي بنسبة ٠,٦% إلى ٤٥٢٦ نقطة مع تراجع أغلب الأسهم القيادية، في حين زاد كل من المؤشر الكويتي بنسبة ٠,٣% إلى ٦٦٥٤ نقطة، ومؤشر السوق البحريني بنسبة ٠,٤% إلى ١٤٢٣ نقطة، وكذلك ارتفعت كل من البورصة المصرية والقطرية بنسبة ٠,٥% إلى ٩٨٣٠ نقطة، و١٢١١٨ نقطة على التوالي.

الأسهم الأمريكية:

ارتفعت الأسهم الأميركية في تداولاتها بعد صدور بيانات أفضل من التوقعات في شأن الوظائف في الولايات المتحدة.، حيث ارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة ٠,٠٩% ليصل إلى ١٧٩٠٠,٦٨ نقطة، كما صعد مؤشر "ستاندرد آند بورز ٥٠٠" الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,١٢% ليصل إلى ٢٠٦٥,٠٩ نقطة، وزاد مؤشر "ناسداك" المجمع بنسبة ٠,٠٩% ليصل إلى ٤٧٦٩,٤٩ نقطة.

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في التعاملات الأسبوعية بعدما ألغى البنك المركزي الأوروبي فجأة قبول السندات اليونانية في مقابل التمويل، لينتقل العبء إلى كاهل البنك المركزي اليوناني، حيث نزل مؤشر "يوروفرست ٣٠٠" لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى بنسبة ٠,٥% ليصل إلى ١٤٧٩,٩٢ نقطة، وفي أنحاء أوروبا تراجع مؤشر "كاك" ٤٠ الفرنسي بنسبة 0.8 % ومؤشر "فايننشال تايمز" البريطاني بنسبة ٠,٢% ومؤشر "داكس" الألماني بنسبة 0.7%.

الأسهم اليابانية:

ارتفعت الأسهم اليابانية في تعاملات الأسبوع بعد تعافي أسعار النفط، لكن المستثمرين ظلوا حذرين قبل صدور تقرير عن الوظائف الأميركية قد يقدم دلائل على توقيت رفع مجلس الاحتياط الاتحادي أسعار الفائدة، حيث زاد مؤشر "نيكاي" القياسي بنسبة ٠,٨% ليصل إلى ١٧٦٤٨,٥٠ نقطة، كما ارتفع مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,٥% ليصل إلى ١٤١٧,١٩ نقطة، وصعد مؤشر "جيه بي إكس نيكاي ٤٠٠" بنسبة ٠,٦% ليصل إلى ١٢٨٤٧,٩٧ نقطة.

البورصة الروسية:

ارتفعت المؤشرات الروسية على خلفية صعود أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع مؤشر "MICEX" للتعاملات

المصرفية للأسهم المقومة بالروبل بنسبة ٢,٤٧% ليصل إلى 1696.89نقطة، كما صعد مؤشر "RTS" للأسهم المقومة بالدولار بنسبة ٣,٣٠% ليصل إلى 796.23 نقطة

أسعار العملات

اليورو، يبقى تحت ضغط الأزمة اليونانية:

سجل اليورو خلال تداولات الأسبوع تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض مقابل الدولار الأمريكي وسط تأثر الدولار الأمريكي ببيانات قطاع التصنيع الأمريكي، إلى جانب تأثره ببيانات سلبية حول القطاع الخاص الأوروبي وبيانات مبيعات التجزئة وإعلان المركزي الأوروبي عن عدم قبوله لشراء السندات الصادرة عن الحكومة اليونانية.

حقق اليورو مكاسب في بداية تداولات الأسبوع الماضي مرتفعاً إلى مستوى ١,١٣٣٠ دولار أمريكي على حساب الدولار الأمريكي الذي تأثر ببيانات قطاع التصنيع الأمريكي الذي يسجل أدنى وتيرة نمو له في أحد عشر شهراً، وسجل اليورو تذبذبات خلال تداولات منتصف الأسبوع وسط تفاؤل بقرب توصل الحكومة اليونانية الجديدة ودائنيها الدوليين إلى تسوية بشأن استمرار برامج الإنقاذ الدولية، من جهة ثانية تأثر اليورو ببيانات سلبية حول القطاع الخاص الأوروبي وبيانات مبيعات التجزئة وإعلان المركزي الأوروبي عن عدم قبوله لشراء السندات الصادرة عن الحكومة اليونانية، سجل اليورو تراجعاً إلى مستوى ١,٣١٦ دولار أمريكي خلال تداولات نهاية الأسبوع وسط الارتفاع الذي حققه الدولار الأمريكي بعد بيانات سوق العمالة الأمريكية التي خلقت وظائفاً فوق المتوقع خلال الشهر الماضي.

الشكل رقم٤. تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الجنيه الإسترليني؛ أسبوع من الارتفاع.

سجل الجنيه الإسترليني ارتفاعاً في معظم جلسات التداول هذا الأسبوع مستفيداً من زيادة الطلب عليه نتيجة صدور العديد من البيانات البريطانية المتعلقة بقطاع الصناعة والخدمات والعقارات في المملكة المتحدة بأفضل من المتوقع؛

افتتح الجنيه الإسترليني تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ١,٥٠٣ دولار أمريكي مستفيداً من صدور بيانات بريطانية جيدة متعلقة بقطاع الصناعة وقطاع البناء والتشييد حيث ارتفع مؤشر مدراء مشتريات قطاع الصناعة من مستوى ٥٢,٦ نقطة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٥ إلى مستوى ٥٣ نقطة، وفي تداولات منتصف ونهاية الأسبوع واصل الجنيه الإسترليني مساره الصعودي مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١,٥٢٤٤ دولار أمريكي مستفيداً من زيادة الطلب عليه بعد صدور بيانات قطاع الخدمات وقطاع العقارات في المملكة المتحدة بأفضل من المتوقع خلال شهر كانون الثاني حيث ارتفعت أسعار المنازل خلال شهر كانون الثاني بمعدل ٢% مقارنة بالتوقعات الأولية التي كانت تشير إلى معدل زيادة ٠,١%، يأتي ذلك وسط استمرار مخاوف المستثمرين المتعلقة بحالة عدم اليقين حيال إمكانية التوصل إلى حل للأزمة الناشئة بين الحكومة اليونانية الجديدة ودول منطقة اليورو بخصوص الديون اليونانية الكبيرة في الأمد القريب.

الشكل رقم٥. تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الين الياباني؛ المزيد من البرامج التيسيرية على المدى المنظور:

بدأ الين الياباني تداولات الأسبوع الماضي مرتفعاً إلى مستوى ١١٧,٠٥ ين للدولار مستفيداً من تراجع الدولار الأمريكي الذي

تأثر ببيانات قطاع التصنيع الأمريكي الذي يسجل أدنى وتيرة نمو له في أحد عشر شهراً، تراجع الين الياباني خلال تداولات منتصف الأسبوع وسط إعلان المركزي الياباني عن نيته المضي في إطلاق برامجه التيسيرية على المدى المنظور، هذا وأغلق الين الياباني تداولات الأسبوع الماضي متراجعاً إلى مستوى ١١٩,١٢ ين للدولار الأمريكي وسط الارتفاع الذي حققه الدولار الأمريكي بعد بيانات سوق العمالة الأمريكية التي خلقت وظائفاً فوق المتوقع خلال الشهر الماضي.

الشكل رقم٦. تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الذهب يشهد أسبوعاً كاملاً من التراجع

استهلت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي على تراجع إلى مستوى ١٢٧٩ دولار أمريكي للأونصة بعد أن حفزت بيانات اقتصادية أمريكية أضعف من المتوقع على بعض عمليات الشراء من الباحثين عن ملاذ آمن، وفي تداولات منتصف الأسبوع واصلت أسعار الذهب تراجعها مع تراجع جاذبيته كاستثمار آمن من المخاطر في ظل انخفاض أسعار النفط بعدما حصل المعدن النفيس في البداية على دعم من إجراءات نقدية في الصين لتعزيز السيولة، حيث خفض البنك المركزي الصيني حجم السيولة الذي يجب على البنوك أن تحتفظ به كاحتياطيات وذلك في أول إجراء من نوعه منذ أيار ٢٠١٢.

وفي تداولات نهاية الأسبوع الماضي سجلت أسعار الذهب تراجع جديد إلى مستوى ١٢٣٧ دولار أمريكي مع صعود الدولار والأسهم العالمية بعد صدور بيانات الوظائف الأمريكية التي أظهرت أن سوق العمل في الولايات المتحدة لا تزال في وضع قوي.

الشكل رقم٧. تطور سعر الذهب خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

النفط يتعافي بدعم من تراجع المخزونات وتصاعد أعمال العنف في ليبيا

استهلت أسعار النفط تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع إلى مستوى ٥٤,٧ دولار أمريكي لبرميل نفط برنت وذلك مع أنباء عن تراجع منصات الإنتاج في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١١، وفي تداولات منتصف الأسبوع الماضي قلصت أسعار النفط من مكاسبها بعد ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية إلى مستوى قياسي.

وفي تداولات نهاية الأسبوع الماضي عاودت أسعار النفط ارتفاعها بدعم من انخفاض عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة وتصاعد أعمال العنف في ليبيا، حيث سجل سعر برميل نفط برنت مستوى ٥٧,٨ دولار أمريكي للبرميل.

الشكل رقم٨. تطور سعر النفط خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com